Sovereign Wealth Funds and Their Role in Financing Innovation and Economic Growth.

Diana Deep [*]
Dr. Rola Ismail [**]
Dr. Maisaa Isber [***]

(Received 19 / 10 / 2025. Accepted 29 / 3 / 2026)

□ ABSTRACT □

This study Investigates the Strategic Role of Sovereign Wealth Funds in Financing Innovation and Promoting Economic Growth, With A Focus on Developing Countries Seeking to Diversify Their Resources and Address the Challenges of Structural Fragility. Based on the Descriptive and Analytical Approach Through a Review of Academic Literature and Reports, In Addition to Reviewing Selected International Experiences of Sovereign Funds.

The Results Demonstrates that these Funds Can be an Effective Tool for Supporting Research and Development, Financing Technology Projects, and Strengthening Digital Infrastructure, Thus Contributing to Creating an Environment Conducive to Innovation. The Study Also Focuses on The Challenges Facing Developing Countries, such as Weak Governance and Lack of Financing, and Shows How Sovereign Funds Can Contribute to Addressing Them Through Long-term Strategic Investments.

The findings suggest that strategic investment in the technology, renewable energy sectors Represents a Key Lever for achieving sustainable economic transformation, it Provides a Practical Framework for Enhancing the role of sovereign funds in supporting innovation and Development, While Discussing the Syrian Case as an Exceptional Model for Examining the Limits of the Applicability of these Mechanisms in Post-conflict Environmets.

Key words: Sovereign Wealth Funds, Innovation, Economic Growth, Developing Countries.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*] **Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Latakia, University, Latakia, Syria.** diana.deep@latakia-univ.edu.sy

[**] **Professor, Department of Economics and planning, Faculty of Economics, Latakia, University, Latakia, Syria.** rolaismail246@gmail.com

[***] **Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Latakia, University, Latakia, Syria.** maysaa.isber@tishreen.edu.sy

صناديق الثروة السيادية ودورها في تمويل الابتكار والنمو الاقتصادي

ديانا ديب*

د. رولا غازي إسماعيل**

د. ميساء اسبر***

(تاريخ الإيداع 19 / 10 / 2025. قبل للنشر في 29 / 3 / 2026)

ملخّص

يستعرض هذا البحث الدور الهام لصناديق الثروة السيادية في تمويل الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي، مع التركيز على الاقتصادات النامية التي تسعى إلى تنويع مواردها ومواجهة تحديات الهشاشة الهيكلية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي ضمن الإطار النظري للبحث وتفسير وتحليل البيانات والإحصاءات، إضافة إلى استعراض تجارب دولية مختارة لصناديق الثروة السيادية.

تُوضح النتائج أن هذه الصناديق يمكن أن تشكل أداة فعالة لدعم البحث والتطوير، وتمويل المشاريع التكنولوجية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية بما يساهم في خلق بيئة محفزة للابتكار. كما تكشف الدراسة عن التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية، مثل ضعف الحوكمة ونقص التمويل، وتبين كيف يمكن للصناديق السيادية أن تساهم في معالجتها عبر استثمارات استراتيجية طويلة الأجل.

ويبيّن البحث ختاماً أنّ الاستثمار الاستراتيجي في قطاعات التكنولوجيا والصناعة والطاقة المتجددة يمثل رافعة أساسية لتحقيق تحول اقتصادي مستدام، ويوفر إطاراً عملياً لتعزيز دور صناديق الثروة السيادية في دعم الابتكار والتنمية المستدامة، مع مناقشة الحالة السورية كنموذج استثنائي لتحليل حدود قابلية تطبيق هذه الآليات في بيئات خارجة من النزاعات.

الكلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، الابتكار، النمو الاقتصادي، الاقتصادات النامية.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

*طالبة دراسات عليا (دكتوراه)-قسم الاقتصاد (اختصاص الاقتصاد والتخطيط) -كلية الاقتصاد-جامعة اللاذقية-اللاذقية-سورية. diana.deep@latakia-univ.edu.sy

**أستاذ -قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد-جامعة اللاذقية-اللاذقية-سورية. rolaismail246@gmail.com

***أستاذ مساعد-قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد-جامعة اللاذقية -اللاذقية-سورية. maysaa.isber@tishreen.edu.sy

مقدمة:

تشهد صناديق الثروة السيادية في السنوات الأخيرة تحولاً عميقاً نحو الاستثمار في المشاريع التكنولوجية الداعمة للتحولات الرقمية والتطور التكنولوجي الذي تشهده اقتصاديات العالم، إذ أصبحت جهات فاعلة في بناء التغيير والعمل على تشكيل الأسواق ودفع عجلة الابتكار، وبفضل إدارتها لعشرات التريليونات من الدولارات والتزاماتها طويلة الأجل، جعلها تتمتع بموقع فريد يلتقي فيه الاستثمار والتكنولوجيا وهو ما يؤهلها لقيادة الاستثمار المؤثر في العصر الجديد للاقتصاد الرقمي القائم على البحث والتطوير، والذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الرقمية.

حيث أنه مع تزايد الحاجة إلى آليات مرنة تُمكن من إعادة بناء الاقتصاد وتوجيهه نحو نموذج معرفي طويل الأمد، تبرز صناديق الثروة السيادية بوصفها جزءاً هاماً من الظواهر المالية والاقتصادية المتبناة في توظيف وإدارة الفوائض المالية الناتجة عن مصادر متعددة _كالعائدات النفطية والفوائض التجارية واحتياطات النقد الأجنبي_ في دعم هذا التحول. إذ يمكن للصندوق أن يوجه استثماراته نحو تمويل التعليم الرقمي، وبرامج تأهيل القوى العاملة، وإنشاء مراكز أبحاث متقدمة، فضلاً عن دعم القطاعات الابتكارية مثل الذكاء الاصطناعي، الزراعة الذكية، والصحة الرقمية. بذلك، لا يكون الصندوق مجرد وسيلة لتعظيم العائد المالي، بل يصبح أداة هيكلية لإعادة بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة وأقل هشاشة أمام الأزمات المستقبلية.

وتعود أسباب نشوء صناديق الثروة السيادية أساساً إلى الرغبة في استثمار الفوائض في الدول الغنية كدول الخليج العربي والنرويج والصين وروسيا وغيرها، سواء من فوائضها النفطية أو فوائض موازناتها والتي غالباً ما تكون استثمارات خارجية في الأسواق العالمية، إلا أن بعض الدول النامية أدركت أن الاستثمار في هذه الصناديق ليس حكراً على الدول الغنية فقط وإنما يمكن أن تساهم في تجميع مدخرات الدول النامية وجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في البنى التحتية والاستثمارات المحلية فيها، مما يمكن أن يعالج مشكلة نقص التمويل في هذه البلدان واللازم لتمويل المشاريع التكنولوجية وتعزيز البيئة المواتية للابتكار والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

استناداً إلى ما سبق، يسعى البحث لاستكشاف الإمكانيات التي تتيحها صناديق الثروة السيادية لدعم الابتكار في الدول النامية من خلال تحليل دورها في تمويل المشاريع التكنولوجية وتعزيز البحث والتطوير، كما يناقش البحث بعض التجارب الدولية الناجحة التي يمكن أن تلهم الدول النامية (بما فيها سوريا) في توظيف هذه الصناديق لتحقيق أهدافها التنموية.

مشكلة البحث:

رغم الإجماع النظري على أهمية هذه الصناديق في تمويل المشاريع التكنولوجية وتحفيز الابتكار، تظل هناك فجوة بحثية تتعلق بآليات توظيفها بكفاءة في بيئات تواجه تحديات هيكلية وضعفاً في الحوكمة، وينبثق عن ذلك التساؤل الرئيس: **ما هو دور صناديق الثروة السيادية في دعم وتمويل المشاريع التكنولوجية المولدة للابتكار في الدول النامية؟** ويطرح البحث تساؤل فرعي حول حدود إمكانية توظيف صناديق الثروة السيادية في سياق اقتصادي هش كسوريا، حيث تعيق التحديات الهيكلية_ مثل ضعف الحوكمة، وانهيار البنية الإنتاجية_ تحقيق الاستثمارات طويلة الأجل في القطاعات التكنولوجية المولدة للابتكار؟

أهمية البحث و أهدافه:

أهمية البحث:

تعد الدراسة ذات أهمية وفائدة نظراً لطرحها قضية حيوية تتعلق بتوظيف صناديق الثروة السيادية كمؤسسة مالية لدعم الابتكار والنمو الاقتصادي المستدام في الدول النامية، وتبرز أهمية الدراسة في مساهمتها في سد الفجوة المعرفية حول كيفية استغلال هذه الصناديق بفعالية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الاقتصادات النامية مثل ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص التمويل الموجه للقطاعات ذات التكنولوجيا المتطورة والمبتكرة والذي يمكن معالجته بإنشاء صناديق سيادية تعمل على تجميع المدخرات وجذب رؤوس الأموال، ومن خلال تحليل العلاقة بين صناديق الثروة السيادية ودورها في تعزيز الابتكار تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى واستراتيجيات مستندة إلى أسس علمية مما يعزز من فهم الباحثين وصناع القرار حول الإمكانات الكامنة لهذه الصناديق ودورها المحوري في تحقيق النمو المستدام.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

- تحليل دور صناديق الثروة السيادية في دعم الابتكار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- دراسة التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية في توظيف الصناديق السيادية.
- تقديم استراتيجيات وتوصيات عملية لتعزيز كفاءة هذه الصناديق في دعم التنمية الاقتصادية والمستدامة وتعزيز الابتكار الاقتصادي
- مناقشة الحالة السورية كنموذج استثنائي لتقييم حدود قابلية تطبيق هذه الآليات في البيئات الخارجة من النزاعات.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات الأكاديمية والدراسات التطبيقية، إلى جانب تقارير مؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتحليل البيانات الثانوية من تقارير ومقالات أكاديمية التي تتناول صناديق الثروة السيادية والابتكار في الدول النامية وتوظيفها والاستفادة منها في هذا البحث.

الدراسات السابقة:

وجد بحث ل **صالح، أحمد.** بعنوان **صناديق الثروة السيادية** [1]. أن لصناديق الثروة السيادية دور في استقرار النظام المالي والتدخل الإيجابي في وقت الأزمات، كما أنّ لها قدرة على الادخار وتحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروة بين الأجيال واستثمار الفوائض المالية للصناديق السيادية وتحقيق عوائد أعلى من الاستثمار التقليدي، وعرضت الدراسة الدور الاقتصادي الذي تلعبه الصناديق السيادية في إدارة الاقتصاد الكلي والجزئي بالإضافة إلى عرض نشأة ومفهوم صناديق الثروة السيادية وتوضيح أهدافها وأنواعها المختلفة وذلك اعتماداً على جمع البيانات والمعلومات المتاحة بطريقة الوصف والتحليل. كما بينت الدراسة أن الصناديق السيادية تعد أداة مستحدثة وهامة جداً للدول للمحافظة على الاقتصاد واستقراره وتحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحافظ المالية التي يمكن للحكومة الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها على شكل سيولة نقدية، أوصت الدراسة بالعمل على إشراك الصندوق والحكومة مع منظمات المجتمع المدني والتعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة، كما

شجعت على توجيه الاستثمارات نحو الجامعات والمراكز البحثية التي تعمل على توفير الخبرات والكفاءات والبنية التحتية البشرية والعلمية وهذا ما يخفض من مستويات المخاطرة قبل اتخاذ القرارات.

كما قدم بحث ل **Rachmad** بعنوان **استراتيجيات الاستثمار المعتمدة على التكنولوجيا: رؤية دانانتارا لإندونيسيا المبتكرة [2]**. استكشافاً تحويلياً لكيفية دمج صندوق الثروة السيادية الاندونيسي للتقنيات الرقمية المتقدمة في إدارة الاستثمار في ظل التحول الرقمي العالمي، تركز الدراسة على نموذج عملي واحد (دراسة حالة)، وتوضح العلاقة بين الاستثمار التكنولوجي بدمج الأدوات الرقمية المتقدمة (الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، الأتمتة وغيرها) لتعزيز عملية صنع القرار وتحقيق الأهداف الاقتصادية طويلة الأمد، كما تستعرض الدراسة السياق التاريخي والضرورات الاقتصادية التي ساهمت في تبني المنهجيات الاستثمارية المبتكرة، وخلصت الدراسة إلى أن دانانتارا تمثل قوة رائدة في سعي إندونيسيا نحو مستقبل اقتصادي قائم على الرقمنة بما في ذلك الأتمتة والتعلم الآلي والتحليلات التنبؤية، من خلال مواءمة الابتكار التكنولوجي مع استراتيجيات الاستثمار، ويؤكد الباحث على أن إدارة الثروات السيادية يمكن أن تكون حافزاً للازدهار الوطني في العصر الرقمي.

بينما قّيم بحث ل Affuso وآخرون بعنوان **صناديق الثروة السيادية والنمو الاقتصادي [3]**. الأثر المحتمل لصندوق ثروة سيادي على النمو الاقتصادي لدولة (توباغو وترينيداد) وهي دولة نامية صغيرة في منطقة الكاريبي وإلى أي مدى، باستخدام أسلوب التحكم التركيبي في محاولة لتقييم ما إذا كان لصندوق الثروة السيادي _الذي تم إنشاؤه عام 2000 بهدف بناء ثروة للأجيال الحالية والمستقبلية_ تأثير على النمو الاقتصادي للجزيرة، وأشارت النتائج إلى أن الصندوق ساهم في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لترينيداد وتوباغو بما يُقدر ب 5104.57 دولار (بأسعار 2010) سنوياً، كما بلغ الأثر التراكمي للصندوق على الرفاه على مدى 30 عام حوالي 107.196 دولار للفرد، وهو ما دل على وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لصندوق الثروة السيادية على اقتصاد الجزيرة، وأوصت الدراسة بالنظر في تطبيق برامج مماثلة لتعزيز النمو الاقتصادي

أظهرت **الدراسات السابقة** أن صناديق الثروة السيادية يمكن أن تعزز الابتكار والاستثمار في الاقتصاد الرقمي، بالإضافة للتركيز على دور الصناديق السيادية في تعزيز النمو الاقتصادي في اقتصادات ناشئة، إلا أن الاهتمام كان منصباً على العوائد المالية أكثر من التنمية الاقتصادية الشاملة، أما **الدراسة الحالية** فتهدف تحليل دور الصناديق السيادية في دعم التطور التكنولوجي والابتكار في الدول النامية، مع مراعاة التحديات الخاصة بالبيئات الهشة مثل ضعف البنية التحتية الرقمية والحوكمة وتقديم توصيات عملية لتعظيم أثرها التنموي.

النتائج والمناقشة:

أولاً: التعريف بصناديق الثروة السيادية وأهميتها

تعد "صناديق الثروة السيادية" أو "الصناديق السيادية" كيانات مملوكة للدولة، تتكون مواردها من أصول مختلفة كالأسهم أو السندات أو العقارات أو فوائض ميزان المدفوعات أو إيرادات عمليات الخصخصة أو فوائض الاحتياطيات النقدية أو فوائض الميزانية العامة للدولة، وتعود نشأتها إلى خمسينات القرن الماضي، حينما أنشأت الكويت صندوقها السيادي المعروف حالياً "بالهيئة العامة للاستثمار" في عام 1953 [4]. ثم توالى بعد ذلك الانتشار السريع للصناديق السيادية في كافة دول العالم، وقد أخذت اهتماماً متزايداً في العقود الأخيرة لما لها من دور فعال في توفير السيولة وتحقيق

الاستقرار المالي للدول خاصة في وقت الأزمات، وتعزيز الاستثمارات الاستراتيجية وتأمين موارد مستدامة للأجيال القادمة، فضلاً عن الاستثمار في الأسواق المحلية والدولية لتحقيق عوائد عالية تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من أنَّ إنشاء صناديق الثروة السيادية ليس أمراً حديثاً إلا أنه من الصعب الحصول على مفهوم شامل ينطبق على جميع صناديق الثروة السيادية في دول العالم، حيث اختلفت التعاريف من مرجع إلى آخر وذلك بناءً على السياق الذي يستخدم فيه التعريف أو الهدف المحدد من وراء استخدام الصناديق إضافة إلى تركيز الباحثين على جانب معين من الصناديق أو حصر التعريف ضمن سياق جغرافي معين. حيث عرفت مجموعة العمل الدولية International Working group (IWG) الصناديق السيادية على أنها "صناديق استثمار أو ترتيبات ذات غرض خاص تمتلكها حكومات الدولة التي تقوم بإنشاء هذه الصناديق من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية والأجنبية، كما تتنوع مصادر تمويل هذه الصناديق فهناك صناديق يكون مصدر إنشائها فوائض في موازين المدفوعات أو عمليات تخص العملات الأجنبية أو من إيرادات الخصخصة أو فوائض في الميزانية العامة للدولة أو إيرادات ناتجة عن صادرات المواد الأولية" [5].

كما تُعرف صناديق الثروة السيادية بأنها "كيانات استثمارية تملكها الدول وتديرها بهدف تحقيق عوائد مالية طويلة الأجل، غالباً ما تُموَّل هذه الصناديق من فوائض الميزانية العامة، أو عائدات الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، أو من الاحتياطات النقدية المتراكمة"[6]. وتسهم هذه الصناديق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية، باعتبارها مؤسسة استثمارية لإدارة الثروات الوطنية بما يحقق أهدافاً اقتصادية شاملة، فهي تُستخدم لتخفيف تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات المحلية، لاسيما في الدول التي تعتمد على موارد طبيعية محدودة أو على الأسواق التقليدية [7]. كما أنها توفر آلية لضمان استدامة العوائد المالية بين الأجيال من خلال استثمار الإيرادات الحالية في أصول تضمن دخلاً مستداماً للمستقبل [8].

وقد واصلت قوة وأصول صناديق الثروة السيادية نموها إلى مستويات جديدة، حيث كشف تقرير صناديق الثروة السيادية لعام 2024 أن استثمارات (الدول العشرة ذات الصناديق السيادية الأكبر في العالم)، وصلت إلى 13.2 تريليون دولار بزيادة قدرها 14% عن العام السابق، وكان هذا النمو بقيادة صندوق التقاعد الحكومي العالمي النرويجي والذي يعد أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم. ويوضح الشكل البياني التالي، ترتيب أكبر عشرة صناديق ثروة سيادية لعام 2024:

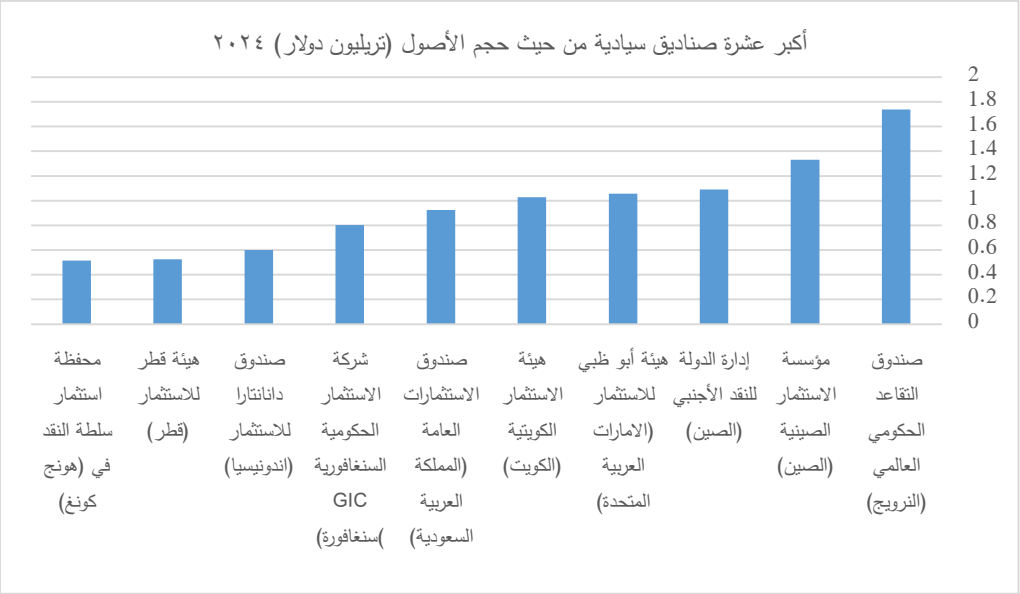

الشكل رقم (1): ترتيب أكبر عشرة صناديق ثروة سيادية في العالم لعام 2024 من حيث حجم الأصول:

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على SOVEREIGN WEALTH FUNDS 2024: resilience and growth in a new global landscape.

حيث نلاحظ أن "صندوق التقاعد الحكومي العالمي" النرويجي و"مؤسسة الصين للاستثمار" يتصدران قائمة الصناديق السيادية في العالم من حيث حجم الأصول، وتحتل صناديق الشرق الأوسط (الامارات، السعودية، الكويت، قطر) مكانة بارزة، مما يعكس نجاح المنطقة في استثمار الفوائض النفطية، حيث يمكن ملاحظة أن المراكز الرابعة والخامسة والسادسة تحتلها صناديق من الشرق الأوسط وتمثلت ب هيئة أبو ظبي للاستثمار بأصول قدرها 993 مليار دولار، وصندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي بلغت قيمة أصوله حوالي 941 مليار دولار ويعد أسرع الصناديق الكبيرة نمواً بنسبة نمو 34% سنوياً، واحتل المركز السادس هيئة الاستثمار الكويتية بأصول قدُرت ب 969 مليار دولار.

ثانياً: الابتكار محرك للنمو الاقتصادي في الدول النامية

– **مفهوم وأهمية الابتكار**: يعد الابتكار من المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث يسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز تنافسية الدول في الأسواق العالمية، وإن تحليل منظومة الابتكار في الدول النامية يقتضي بالضرورة دراسة الآليات التي تسبقه وتؤسس له، وفي مقدمتها ليس فقط نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إنما توطين هذه التكنولوجيا، حيث أن مجرد نقل التكنولوجيا من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات النامية يرسخ حالة من "التبعية التكنولوجية" وهو ما يعيق بناء القدرات الذاتية ويجعل الدولة مجرد سوق استهلاكية للتقنيات المستوردة [9]، لذلك يعد من الضروري لهذه الدول أن تعمل على توطين التكنولوجيا واستيعابها وتطويرها باتجاه خلقها وطنياً، إذ يمكن وصف العلاقة بين توطين التكنولوجيا والابتكار علاقة سببية تراكمية، فالتوطين الفعال يؤدي إلى تراكم رأس المال المعرفي والتقني، مما يهيئ البيئة اللازمة للانتقال من مرحلة المحاكاة والتكيف إلى مرحلة الابتكار الأصيل، وفي هذا الإطار لا يعد نقل وتوطين التكنولوجيا هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة مرحلية وتمكينية، الغاية منها امتلاك تكنولوجية ذاتية ذات ميزات تنافسية [10] ، مما يسمح للاقتصادات النامية بالتحول من موقع المتلقي للمعرفة إلى موقع المنتج الفاعل لها، وبالتالي المشاركة في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة بشروط أكثر تكافؤ.

– يحتل الابتكار مكانة متميزة في مختلف ميادين الحياة باعتباره السمة الأساسية لبيئة الأعمال المعاصرة وذلك على المستويين الكلي والجزئي، إذ أصبح معياراً يُحدد على ضوئه درجة تقدم الدول ورقيها، بل تجاوز ذلك ليصبح معياراً ومصدراً لتحقيق الثروة، وعامل هام في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويُعرف الابتكار على أنه العملية التي يتم من خلالها تحويل الأفكار الجديدة إلى منتجات أو خدمات أو عمليات تسهم في تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية، وهو القوة المحركة للتغير الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤدي إلى خلق أسواق جديدة وتحفيز التحول الاقتصادي عبر استخدام التقنيات الجديدة [11]. ويعد الابتكار محركاً لعملية النمو والتقدم الاجتماعي، حيث يساهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز التنافسية وخلق فرص عمل جديدة، حيث تُصنّف الدول وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index) لعام 2023 على أساس قدرتها على إنتاج الابتكار واستغلاله، وتتصدر الدول المتقدمة مثل سويسرا، السويد، الولايات المتحدة، سنغافورة المؤشر بفضل استثماراتها الضخمة في البحث والتطوير وجودة التعليم العالي وقوة الروابط بين القطاعات الأكاديمية والصناعية أيضاً، حيث تخصص تلك الدول نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، كما تمتلك بنية تحتية تكنولوجية متقدمة تدعم الابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي، والروبوتات والطاقة المتجددة [12]، كما تستفيد الشركات الكبرى والجامعات في الدول المتقدمة من الشراكات الدولية لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا.

– يعتبر الابتكار بالنسبة للدول النامية ضرورة لتعويض التحديات المرتبطة بنقص الموارد الاقتصادية والبشرية المؤهلة، حيث قد يؤدي تبني التكنولوجيا إلى إحلالها محل المهام الروتينية _ولكنه قد يخلق في الوقت نفسه وظائف جديدة وطلباً على الخدمات التكميلية وبالتالي فإن التجديد في وسائل الإنتاج لابد أن يصاحبه تغيير في نوعية اليد العاملة المشتغلة بها وذلك بتطويرها وتكوينها وتأهيلها_ ومع ذلك فإن هذه الدول تواجه عدة قيود تؤثر على قدرتها على تحقيق الابتكار المستدام، تشمل هذه القيود على سبيل المثال نقص التمويل حيث يعتبر نقص الموارد المالية أحد أبرز العقبات التي تواجه الابتكار في الدول النامية، كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعد مصدراً رئيسياً للابتكار، غالباً ما تواجه صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتطوير أفكارها [13]. كما يعتبر ضعف البنية التحتية التكنولوجية من القيود التي تواجه الدول النامية في سبيل الوصول للابتكار المستدام، حيث تعتمد الابتكارات الحديثة بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي غالباً ما تكون غير متوفرة أو ذات جودة منخفضة في العديد من الدول النامية [14]. كما يُعد النظام التعليمي في العديد من الدول النامية غير مُهيأ لتعزيز التفكير الإبداعي والابتكاري حيث تركز المناهج غالباً على التعليم التقليدي بدلاً من المهارات التطبيقية والبحثية [15]. وهنالك أمثلة على الابتكار في الدول النامية حيث يعتبر برنامج إم_ بيسا (M_Pesa) نظام الدفع الالكتروني في كينيا مثالاً ناجحاً للابتكار في الخدمات المالية حيث وفر النظام وسيلة آمنة لتحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة في المناطق الريفية والحضرية [16]، كما استفادت الهند من الابتكار في مشاريع الطاقة المتجددة في الهند في مجال الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء للمناطق النائية [17]، وسهل الاستثمار الأجنبي المباشر في الالكترونيات في فيتنام من نقل التكنولوجيا وتنويع الصادرات، مما عزز النمو الصناعي [18]، تظهر هذه الأمثلة أن الابتكار في السياقات النامية يتجاوز الصناعات عالية التقنية، ليشكل النمو الاقتصادي من خلال الشمول المالي، والتحديث الصناعي، والتحول الرقمي.

– **أثر الابتكار على النمو الاقتصادي:** يلعب الابتكار دوراً رئيسياً في تعزيز النمو الاقتصادي حيث يسهم في تحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة وتطوير منتجات وخدمات جديدة، وإن الدول التي تستثمر في الابتكار والتكنولوجيا تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى وتتمكن من مواجهة التحديات الاقتصادية بشكل أكثر فعالية [19]. حيث تسهم مدخلات

الابتكار، لاسيما البحث والتطوير ورأس المال البشري إسهاماً كبيراً في توليد مخرجات تعزز الإنتاجية وتدعم التنوع الاقتصادي والقدرة التنافسية للدول، الأمر الذي يؤدي إلى نمو إيجابي في الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل.

– إن العلاقة بين محركات الابتكار والأداء الاقتصادي متعددة الأوجه، فالمستويات العالية من الاستثمار في البحث والتطوير والقوى العاملة الماهرة لا تؤدي فقط إلى تطوير منتجات وخدمات مبتكرة، بل تعزز أيضاً الإنتاجية داخل الشركات، وهذا بدوره يدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تلبي عمليات الإنتاج الأكثر كفاءة والمنتجات المتميزة طلب المستهلكين، إضافة إلى أن بيئة الابتكار المزدهرة تجذب المزيد من الاستثمارات والمواهب، مما يخلق حلقة إيجابية من النمو والابتكار [20]. كما تؤدي المستويات العالية من الابتكار إلى زيادة صادرات المنتجات المتعلقة بالتكنولوجيا، مما يؤثر إيجاباً على التجارة الخارجية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي أسرع، وتحسين الإنتاجية، وتوفير دخل أعلى وفرص أكبر للأفراد [21]، فعلى مستوى الشركات، تُسهم محركات الابتكار بما فيها البحث والتطوير والأصول غير الملموسة التكميلية كالمهارات والبيانات ورأس المال التنظيمي في رفع الكفاءة والجودة، بينما على المستوى الكلي، تُعمق الابتكارات رأس المال، وتُحسن سلاسل القيمة، وتوسع نطاق التصدير [22]

– يكتسب اتجاه الابتكار أهمية بالغة وذلك لأن التغيير التكنولوجي والتقني يحمل آثاراً تنموية اجتماعية واقتصادية وبيئية هامة خاصة بالنسبة للدول النامية والناشئة، فبينما تُسرع الاقتصادات الناشئة وتيرتها في الأنشطة الابتكارية في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية، وجد أيضاً أن البلدان النامية ومنخفضة الدخل نشطة في الابتكارات التدريجية القائمة على التعلم والتي تُعرف باسم "الابتكارات غير المعلنة" [23]، وتُطرح هذه الابتكارات من خلال نقل التكنولوجيا الدولي والجهود الابتكارية المحلية، حيث يُعد نقل التكنولوجيا محركاً مهماً للتغيير التقني في الدول النامية، إلا أن قوته تتفاوت بين البلدان نظراً لاختلاف سياسات البلد المضيف وقدرته على الاستيعاب، فضلاً عن عدم ملاءمة التقنيات المنقولة من الدول المتقدمة مما يتطلب اتباع إجراءات لتكييفها مع البيئات المحلية، أي أن الثورة الصناعية الرابعة الجارية تشكل تحديات وفرصاً في آن واحد للبلدان النامية ومنخفضة الدخل، وهو ما يتطلب اتباع سياسات مالية وإنشاء مؤسسات كالصناديق السيادية التي تدعم وتمول مشاريع التكنولوجيا

ثالثاً: دور صناديق الثروة السيادية في دعم المشاريع التكنولوجية المبتكرة

تعمل صناديق الثروة السيادية (SWFs) على دعم عملية التحول الاقتصادي وتمويل المشاريع المبتكرة من خلال ما يأتي:

1-تمويل البحث والتطوير: تساهم صناديق الثروة السيادية في تمويل مشاريع البحث والتطوير عبر الاستثمار المباشر في الشركات التقنية الناشئة، ودعم البنية التحتية البحثية ، ونقل التكنولوجيا، حيث أنه في ظل تزايد التحديات الاقتصادية العالمية، تتجه العديد من الدول إلى توظيف صناديقها السيادية كوسيلة لدعم الأبحاث وتعزيز الابتكار المحلي من خلال تمويل مشاريع التكنولوجيا المتقدمة ويتجلى ذلك في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية التي تتطلب تمويلاً طويل الأجل كالطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية المتطورة، على سبيل المثال قام صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) باستثمارات كبيرة في التقنيات الناشئة والمشاريع الابتكارية التي تعتمد على استحداث منظومات وإطلاق قطاعات ومشاريع جديدة [24]، ووفقاً لبيانات معهد اليونسكو للإحصاء (2023)، تمثل استثمارات الصناديق السيادية في R&D ما يقارب 25–30% من إجمالي الإنفاق على الابتكار في الدول النامية، مما يعكس تحولاً واضحاً في أهداف الصناديق السيادية من التركيز التقليدي على العوائد المالية فقط إلى تحقيق أهداف تنموية وابتكارية طويلة المدى، وتشير نسب الاستثمار إلى وجود وعي متزايد بدور صناديق الثروة السيادية كأدوات لتوجيه الاقتصادات نحو مسارات إنتاجية جديدة تضمن الاستدامة والتنويع.

2-دعم التحول التكنولوجي وتعزيز البنية التحتية الرقمية: تتجه صناديق الثروة السيادية إلى الاستثمار المتزايد في المشاريع الرائدة في مجال التحول الرقمي وذلك عبر الاستثمار المتزايد في شركات التكنولوجيا المتقدمة والشركات الناشئة، بهدف تعزيز النمو المستدام وتوطين المعرفة، ويبرز ذلك في استثمارات صندوق "مبادلة" الاماراتي في شركات عالمية رائدة مثل (Space X) المتخصصة في تقنيات الفضاء [25]، كما دعم صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) شركات مبتكرة مثل "Lucid Motors" لتأسيس صناعة سيارات كهربائية متقدمة في المملكة [26]، كما تركز الصناديق السيادية على ضخ استثمارات ضخمة في البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الجيل الخامس (5G) والحوسبة السحابية، وتعد استثمارات صندوق الاستثمارات العامة السعودي مثالاً واضحاً على هذا التوجه، حيث استحوذ على حصص مؤثرة في شركات مثل (Uber Technologies) لدعم تطوير تقنيات المركبات ذاتية القيادة، و"Magic Leap" التي تطور تقنيات الواقع المعزز [27]، كما يسعى الصندوق إلى بناء شراكات مع رواد الذكاء الاصطناعي، وهو توجه عالمي تشارك فيه صناديق أخرى مثل جهاز قطر للاستثمار، الذي يركز على دعم المشاريع الرقمية لتعزيز البنية التحتية الذكية وترسيخ مكانة قطر كمركز تكنولوجي إقليمي [28]

3-دعم القطاعات الصناعية والتصنيع المتقدم: وسّعت الصناديق السيادية استثماراتها لتشمل المشاريع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه التصنيع عالي القيمة وتقليل الاعتماد على الموارد الأولية. حيث عمل جهاز قطر للاستثمار (QIA) على تطوير مشاريع الطاقة النظيفة والبنية التحتية [29]. وبالمثل ركز صندوق التقاعد الحكومي النرويجي (NBIM) على الاستثمار في الصناعات المستدامة والتقنيات منخفضة الانبعاثات الكربونية [30].

4-تعزيز البنية التحتية للابتكار ونقل المعرفة: تساهم صناديق الثروة السيادية في تطوير بيئة مواتية للابتكار من خلال تمويل المراكز البحثية، حاضنات الأعمال، والمناطق التكنولوجية، كما تدعم هذه الصناديق الجامعات وبرامج الأبحاث مما يسهم في بناء رأس مال بشري قادر على قيادة اقتصاد معرفي تنافسي.

5-الحد من المخاطر المرتبطة بالابتكار: يحمل الابتكار تحديات تتعلق بارتفاع التكاليف، عدم اليقين، وصعوبة التسويق، خاصة في الدول النامية ذات البيئة التمويلية المحدودة، وتؤدي صناديق الثروة السيادية دوراً محورياً في الحد من هذه المخاطر عبر:

- **توفير التمويل طويل الأجل للمشاريع الابتكارية:** تقدم هذه الصناديق رأس مال صبور يدعم المشاريع الابتكارية عالية المخاطر، كما فعل صندوق مبادلة بتمويل تقنيات في الذكاء الاصطناعي والرعاية الصحية. [25]
- **تنويع الاستثمارات في قطاعات ابتكارية مختلفة:** تعتمد الصناديق ك PIF السعودي على تنويع المحفظة بين قطاعات واعدة مثل السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة، مما يقلل المخاطر ويعزز النمو في رأس المال المعرفي. [24]

6-المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تتبنى العديد من الصناديق السيادية استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل لا تستهدف العوائد المالية فحسب، بل تساهم أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)[1] للأمم المتحدة من خلال:

- **دعم الطاقة المتجددة والعمل المناخي (الهدف 7 و13):** من خلال مشاريع مثل "مصدر" التي تسهم في تعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر [25]

[1] تم وضع أهداف التنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة وتم اعتمادها رسمياً في 25 سبتمبر 2015 خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي جزء من أجندة 2030 التي تهدف إلى تحقيق تنمية عالمية متوازنة ومستدامة بحلول عام 2030.

- **تعزيز التعليم والابتكار والبنية التحتية (الهدف 4 و9):** عبر مبادرات الابتكار والتدريب الرقمي. **[24]**
- **الاستثمار في الصحة والرفاه (الهدف 3):** كما في حالة صندوق النرويج. [30]
- **تحفيز النمو الاقتصادي والعمل اللائق (الهدف 8):** كما هو الحال في دعم QIA للمؤسسات الصغيرة. [29]

رابعاً: استثمارات صناديق الثروة السيادية في القطاعات الابتكارية الرائدة

أولت الصناديق السيادية حول العالم توجهاً نحو الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والقطاعات الرقمية، وزادت جاذبية هذا التوجه مع ظهور الابتكارات التكنولوجية بما في ذلك (الأتمتة والذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات وشركات الاتصالات)، حيث تتيح هذه الابتكارات لصناديق الثروة السيادية فرصاً مغرية للنمو والابتكار تمكنها من الاستفادة من إمكانات تحسين الكفاءة والإنتاجية بشكل كبير في مختلف القطاعات، وتظهر التقارير أن الصناديق السيادية خاصة في الدول المتقدمة ودول الخليج، زادت استثماراتها في قطاعات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي بشكل ملحوظ، حيث بلغت الاستثمارات العالمية في قطاعات التحول الرقمي خصوصاً (الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية) حوالي 9.4 مليار دولار عام 2024، في 53 صفقة، وجّه منها 5.4 مليار دولار إلى البنية التحتية الرقمية (مراكز البيانات والاتصالات) بزيادة قدرها 54% عن عام 2023 [31]، ويعكس هذا التحول الاستراتيجي رؤية واسعة نحو بناء أنظمة قوية ومستدامة تضمن استمرارية العمليات الانتاجية وتدفع عجلة التحول الاقتصادي، ويوضح الشكل التالي التطور الزمني لاستثمارات صناديق الثروة السيادية في القطاعات الرقمية:

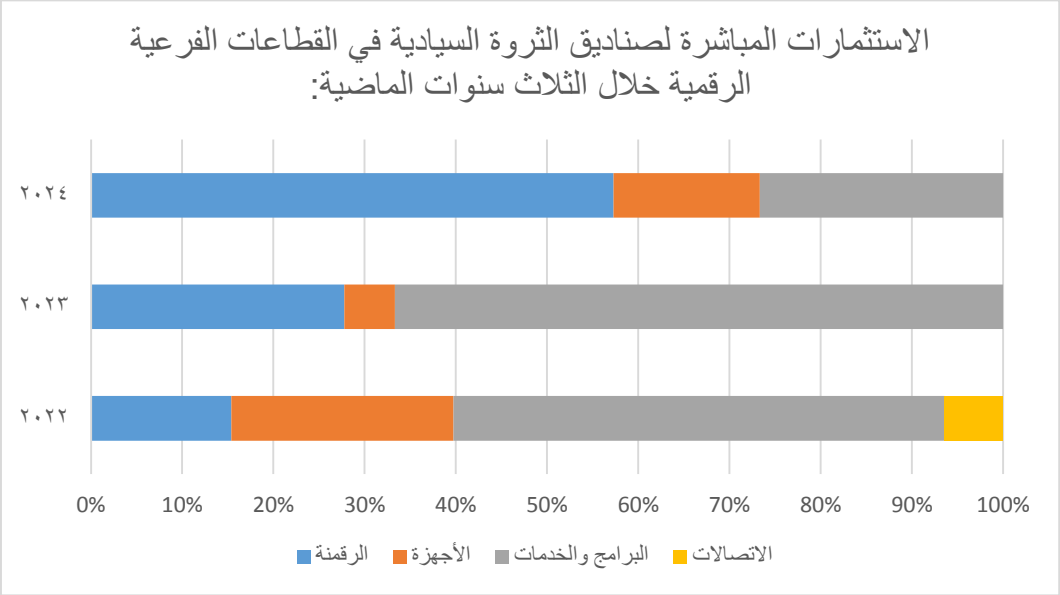

الشكل رقم (2): الاستثمارات المباشرة لصناديق الثروة السيادية في القطاعات الفرعية الرقمية خلال الثلاث سنوات الماضية:

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية 2025.

يظهر الشكل (2) استثمارات صناديق الثروة السيادية وقيمة حقوق الملكية (بالمليارات الدولارات) ضمن أربع فئات: البنية التحتية الرقمية، والأجهزة، والبرمجيات والخدمات، وشركات الاتصالات، ويبين الرسم كيف تجاوزت استثمارات البنية التحتية الرقمية، لأول مرة حجم الاستثمارات في البرمجيات في عام 2024، حيث استثمرت الصناديق السيادية بمبلغ 9.4 مليار دولار في 53 صفقة، منها 5.4 مليار دولار في القطاع الرقمي و2.5 مليار دولار في البرمجيات والخدمات (التي تشمل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وانترنت الأشياء)، وهو ما يمثل تحولاً عن عام 2023،

حيث هيمنت استثمارات البرمجيات والخدمات باستثمارات بلغت 8.4 مليار دولار موزعة على 27 صفقة، وقد نمت الاستثمارات الرقمية من 3.5 مليار دولار إلى 5.4 مليار دولار، مما يعكس تركيز صناديق الثروة السيادية المتزايد على البنية التحتية الرقمية، وسعيها لتكون قوى مؤثرة في المشهد التقني العالمي، ليس فقط كمستثمرين بل كقادة للابتكار.

يتضح من المعطيات السابقة أن صناديق الثروة السيادية باتت تلعب دوراً محورياً في تسريع عملية التحول الرقمي من خلال توجيه استثمارات استراتيجية نحو قطاعات البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا المولدة للابتكار، حيث يمكن ملاحظة ذلك على وجه الخصوص في الدول الخليجية التي تبنت نماذج استثمارية طموحة في الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات، فنجد أن "**مبادلة**" الإماراتية قد نجحت في تطبيق استراتيجية شاملة للذكاء الاصطناعي تهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وتشجيع الابتكار في مختلف القطاعات وذلك عبر إطلاق برنامج MAIA (برنامج مبادلة للذكاء الاصطناعي والتحليلات) [25]، كما استثمر **صندوق الاستثمارات العامة السعودي** في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبنية التحتية الرقمية من خلال شركات محلية وعالمية مثل إطلاق شركة "هيوماين" لتطوير وإدارة حلول وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يسهم في ترسيخ مكانة المملكة كمركز تنافسي عالمي للذكاء الاصطناعي، إضافة للاستثمار في شركات التقنية وتطوير حلول السحابة السيادية بالتعاون مع مايكروسوفت و"سايت"، حيث أسهمت هذه الاتفاقيات والاستثمارات في تعزيز تنافسية المملكة عالمياً في مجالات البحث والتطوير والابتكار المشترك ونقل المعرفة، من خلال دفع الابتكار وبناء القدرات ودعم جهود التنمية والتنويع الاقتصادي محلياً [24]، كما أعلنت شركتا "Brookfield" العالمية و"Qai" المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والتابعة **لجهاز قطر للاستثمار**، عن شراكة استثمارية استراتيجية بقيمة 20 مليار دولار لتطوير البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، لدفع عجلة الابتكار ودعم التنويع الاقتصادي بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 [32]، ويتضح من هذه التجارب _على سبيل المثال لا الحصر_ أن الدور المعاصر لهذه الصناديق لم يعد يقتصر على تعظيم العائد المالي، بل امتد ليشمل نقل المعرفة وبناء القدرات المحلية وربط رأس المال بالبحث والتطوير، وهو ما حققته الصناديق السيادية عالمياً ومحلياً.

خامساً: دراسة إمكانية إنشاء صندوق ثروة سيادي في سوريا ذو طابع رقمي معرفي[2]_ تحليل SWOT ونموذج مقترح:

يُعد طرح إنشاء صندوق ثروة سيادي سوري ذي طابع معرفي أحد الخيارات الاستراتيجية المحتملة لدعم مسار النمو الاقتصادي وتوطين التكنولوجيا وتعزيز الابتكار في الاقتصاد السوري وذلك في ظل التحولات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي، فقد أظهرت تجارب دول الخليج العربي أن توظيف الصناديق السيادية للاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة المولدة للابتكار أسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، وبناء قدرات وطنية في مجالات البحث والتطوير والبنية التحتية الرقمية، وفي السياق السوري، وفي ظل التحديات الهيكلية التي تشمل غياب الاستقرار السياسي، وتراجع الثقة بالمؤسسات، وتدهور البنية التحتية، وعلى الرغم من غياب صندوق ثروة سيادي بالمعنى الكلاسيكي نتيجة محدودية الفوائض المالية والسيادية، يمكن النظر إلى صندوق التنمية السوري SYDF الذي تم إنشاؤه في عام 2025، كإطار مؤسسي تنموي أولي يعكس توجهاً نحو دعم التنمية المستدامة، حيث لا يعد صندوق SYDF صندوق ثروة سيادي بالمعنى الاستثماري، حيث يعتمد على التبرعات والمنح والهبات ، وليس على عائدات اقتصادية وطنية من موارد

[2] صندوق ثروة سيادي سوري ذو طابع معرفي: يهدف إلى توليد ثروة وطنية طويلة الأجل من خلال استثمارات ترتكز على المعرفة الرقمية، والتكنولوجيا، والابتكار، ورأس المال البشري، بدلاً من الاعتماد فقط على الموارد الطبيعية التقليدية.

طبيعية أو فائض مالي حكومي، كما أن هدفه يتركز على تمويل مشاريع إعادة الإعمار والتنمية داخل سوريا [33]، في حين تسعى الصناديق السيادية إلى تنمية الأصول وتحقيق عوائد مالية على المدى الطويل لدعم الاقتصاد الوطني أو الأجيال القادمة، وليس فقط تمويل مشاريع تنموية مباشرة وهو ما يميز صناديق الثروة السيادية، وعلى الرغم من ذلك، يمكن اعتباره إطاراً تنموياً مؤسسياً أولياً للاستفادة منه في تمهيد الطريق لتطوير نموذج صندوق سيادي معرفي يركز على الاستثمار في رأس المال البشري، ونقل وتوطين التكنولوجيا، ودعم الابتكار، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

5-1- تحليل SWOT لإنشاء صندوق سيادي في سورية: يُعد تحليل SWOT أداة مفيدة لتقييم مدى ملاءمة إنشاء صندوق ثروة سيادي في ظل الظروف الراهنة، ويساعد هذا التحليل في الكشف عن نقاط القوة والضعف، إلى جانب الفرص والتهديدات المحتملة التي قد تواجه مثل هذا المشروع:

نقاط القوة (Strengths)	نقاط الضعف (Weaknesses)
- ملكية الدولة للصندوق وقدرتها على التمويل طويل الأجل. - توافر موارد طبيعية (غاز، فوسفات، زراعة) يمكن استثمار عائداتها. - وجود كفاءات علمية ومغتربين قادرين على المساهمة في تمويل وإدارة الصندوق.	- ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي. - غياب الشفافية والحوكمة في المؤسسات المالية ونظم التقارير والمحاسبة. - ضعف البنية التحتية الرقمية والمالية المتطورة وضعف المؤسسات المصرفية. - ضعف ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.
الفرص (Opportunities)	**التهديدات (Threats)**
- جذب رؤوس أموال المغتربين السوريين. - توجيه الصندوق لدعم الابتكار وإعادة الاعمار الذكي. - شراكات استراتيجية مع مؤسسات دولية وصناديق سيادية. - الاستفادة من المساعدات الدولية لإعادة الإعمار. - استقطاب برامج تمويل تكنولوجية دولية. - إدخال حاضنات التكنولوجيا ضمن خطة إعادة الإعمار، وتطوير الإدارة الرقمية والتقنيات المالية الحديثة لتعزيز كفاءة الصندوق. - إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية في إدارة الصناديق.	- تقلبات أسعار الموارد الطبيعية والمنافسة الإقليمية. - مخاطر سياسية أو ضعف الاستقرار المؤسسي. - التوترات الإقليمية والداخلية التي قد تعيق الاستثمار.

الشكل رقم (3): تحليل SWOT لإنشاء صندوق سيادي في سورية:

المصدر: من إعداد الباحثة.

يكشف تحليل **SWOT** في الشكل أعلاه أن نجاح إنشاء صندوق ثروة سيادي في سوريا موجه نحو الاستثمار في القطاعات التكنولوجية المتقدمة المبتكرة، يعتمد على توظيف نقاط القوة لاستغلال الفرص، ومعالجة نقاط الضعف عبر الشراكات الدولية والاستثمارات التنموية، حيث يتضح من التحليل أن الموارد الطبيعية والطاقات البشرية تشكل قاعدة يمكن البناء عليها، إلا أن التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة تمثل عائقاً كبيراً، مما يتطلب سياسات إصلاحية واضحة، وضمانات لحوكمة رشيدة، لجذب الاستثمار وتفعيل الصندوق بشكل فعال.

5-2- "نموذج مقترح لتصميم صندوق ثروة سيادي معرفي في سورية:" الصندوق السيادي المعرفي السوري (Syrian Knowledge Sovereign Fund- SKSF)

انطلاقاً من الطرح السابق يمكن تقديم تصوّر لإنشاء صندوق ثروة سيادي معرفي سوري كنموذج محتمل لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الداعمة لنقل وتوطين التكنولوجيا وخلق بيئة مواتية للابتكار، حيث أثبتت هذه المؤسسة المالية فعاليتها في العديد من الدول الناشئة والهشة، وقد تمكنت من تعبئة الموارد المحلية وتحويلها إلى استثمارات ذات

أثر طويل الأمد، وتبعاً لذلك يمكن اقتراح النموذج الآتي مع مراعاة الخصوصية الاقتصادية والمؤسسية للحالة السورية والاستفادة من التجارب الدولية والمحلية ذات الصلة، وفق ما يلي:

2-5-1- مصادر التمويل:

يتطلب تحديد مصادر التمويل للصندوق المقترح الجمع والتكامل بين الموارد المحلية والمساهمات الدولية ضمن إطار مؤسسي منظم، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية الوضع الاقتصادي في سوريا، حيث يمكن أن يشمل التمويل آليات متعددة مثل:

- **إيرادات الموارد الطبيعية (خاصة الغاز والفوسفات):** تمثل أحد مصادر التمويل المحتملة على المدى المتوسط إلى الطويل، فوفقاً لبعض التقديرات تمتلك سوريا نحو 8.5 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي المؤكد حتى عام 2015 [34]، إضافة إلى استثمارها في مناجم الفوسفات في مواقع مثل خنيفيس والشرقيا، مع قدرات إنتاجية متراكمة تزيد عن مليون طن سنوياً [35]، ما يعكس وجود قاعدة موارد طبيعية استراتيجية يمكن أن تشكل مورداً تمويلياً مستقبلياً في حال إعادة تأهيل البنية التحتية اللازمة لاستئناف الإنتاج.

- **مساهمات المغتربين:** تحفيز الجالية السورية في الخارج على المشاركة بمساهمات طوعية واستثمارية من خلال برامج تمويلية ميسرة، حيث يمكن أن يتم ذلك من خلال إصدار سندات الشتات المعرفية[3] وتوجيه عوائدها إلى مشاريع الصندوق، وهي آلية أثبتت نجاحها في عدة دول [36]، كما يمكن الاستفادة من بيانات حجم التحويلات المالية حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نحو 37% من الأسر السورية تلقت تحويلات مالية من الخارج في عام 2022، بمتوسط يقارب 57 دولار شهرياً للأسرة الواحدة، ما يمثل أكثر من ثلث إجمالي دخل هذه الأسر [37]، ومع ذلك تشير التقديرات إلى أن الحجم الفعلي للتحويلات قد يصل إلى نحو 8 مليارات دولار في عام 2023 نتيجة انتشار القنوات غير الرسمية للتحويلات المالية [37].

- **شراكات ثنائية مع دول صديقة:** عقد تحالفات استراتيجية مع صناديق سيادية وداعمين دوليين مهتمين بإعادة إعمار سوريا، وتفعيل التعاون مع المؤسسات المالية العالمية، والاستفادة من برامج إعادة الإعمار الدولية، تمكّن من ضخ رأس مال طويل الأجل وتبادل الخبرات، حيث تحقق هذه الشراكات مكاسب ليس فقط لسوريا بل أيضاً للدولة أو الصندوق الشريك، من خلال تنويع محافظها الاستثمارية وتعزيز نفوذها الاقتصادي في منطقة ذات إمكانات نمو مستقبلية، وتفتح أمامها فرصاً للاستثمار في أسواق جديدة.

- **شراكات مع القطاع الخاص:** استقطاب استثمارات مباشرة (محلية وأجنبية) مشتركة في شركات التكنولوجيا المتقدمة لدعم الاقتصاد المعرفي المستدام وتعزيز الابتكار المحلي.

2-5-2- مجالات الاستثمار:

لتحقيق أفضل النتائج المرجوة من إنشاء الصندوق يجب توجيه استثماراته للقطاعات الاستراتيجية التي تشكل أولوية ملحة للنهوض بالاقتصاد السوري، حيث يمكن توجيه الصندوق للاستثمار في:

- **مراكز البحث العلمي والجامعات:** والتي تعد أهم وأفضل وسيلة لامتلاك التكنولوجيا وتوطينها وتنمية ملكة الابداع والابتكار، من خلال تقديم الدراسات لتطوير مشاريع بحثية مبتكرة، خاصة في مجالات التكنولوجيا الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والزراعة الذكية.

[3] سندات الشتات (Diaspora Bonds): هي أدوات مالية (سندات دين) تصدرها دولة ما، تستهدف من خلالها المغتربين أو الجاليات المقيمة خارج البلاد (الشتات)، بهدف جمع الأموال لتمويل مشاريع تنموية أو سد العجز في الميزانية أو دعم الاقتصاد.

- **الشركات الناشئة والابتكار:** الاستثمار في القطاعات والشركات الواعدة التي تدعم الاقتصاد المحلي وتستحدث فرص عمل، كتمويل مشاريع التكنولوجيا الزراعية، الصحية، الطاقة الشمسية الذكية، كما يمكن العمل على إنشاء حاضنات تكنولوجية بالتعاون مع القطاع الخاص لتمكين رواد الأعمال السوريين من إطلاق مشاريع مبتكرة تدعم تلك القطاعات.

- **مشاريع الطاقة المتجددة:** الاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح، خصوصاً في المناطق الريفية التي تضررت خلال فترة الحرب، كخطوة نحو الاستدامة وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية الناضبة، عبر تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة، مما يخفض الانبعاثات الكربونية ويحقق نمو وتنمية اقتصاديين ويضمن مستقبل طاقي نظيف ومستدام للأجيال القادمة، والذي يعد من أهم أهداف الصناديق السيادية.

2-5-3- أدوات الحوكمة: يتوجب الاعتماد على:

- **مجلس أمناء مستقل (قضاة، خبراء اقتصاد، أكاديميون):** يتألف من خبراء في الاقتصاد، القانون، والقطاع الخاص لضمان اتخاذ قرارات استراتيجية شفافة وفعالة.

- **اعتماد نظام تقارير مالية وإدارية دورية شفافة:** تصدر تقارير نصف سنوية وسنوية تتضمن الأداء المالي، توزيع الاستثمارات، ونسبة المساهمة في القطاعات المعرفية، وتتاح علناً لضمان الرقابة المجتمعية.

- **الامتثال لمبادئ سانتياغو[4]:** لضمان الالتزام بالمعايير الدولية للشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة المعتمدة من قبل منتدى الصناديق السيادية (IFSWF).

2-5-4- مؤشرات قياس الأداء: يمكن قياس مدى كفاءة الصندوق المقترح وفق ما يأتي:

الجدول رقم (1): مؤشرات لقياس أداء الصندوق المقترح:

المحور	المؤشر	طريقة القياس
الكفاءة المالية	العائد على الاستثمار	صافي الربح/ إجمالي الأصول
الأثر المعرفي	براءات الاختراع / سنة	تسجيل في WIPO
رأس المال البشري	عودة الكفاءات / سنة	كفاءات مشاركة في مشاريع
الابتكار التطبيقي	نجاح الشركات الناشئة %	استمرارية بعد 3 سنوات
الشمول التنموي	تغطية الطاقة المتجددة %	مناطق ريفية نائية

المصدر: من إعداد الباحثة.

حيث تشكل هذه المؤشرات نظاماً متكاملاً لقياس "الأثر المزدوج" للصندوق والتي تشمل: الأثر المالي (العائد على الاستثمار)، والأثر المعرفي (بناء القدرات)، مع تحقيق التوازن بين المعايير الدولية والخصوصية السورية.

استناداً لما سبق، يمثل إنشاء صندوق سيادي ذو طابع معرفي في سوريا خطوة استراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد على أسس مستدامة، مستفيداً من الموارد المحلية وحوالات المغتربين والشراكات الدولية، مع التأكيد على أهمية الحوكمة والشفافية وفقاً للمعايير الدولية، والتي يمكن تكييفها في السياق السوري لتحقيق الأثر التنموي المنشود.

النتائج والتوصيات:

أظهر البحث أن توجيه استثمارات صناديق الثروة السيادية نحو القطاعات الابتكارية يمثل رافعة تنموية فعّالة لتحقيق النمو المستدام وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار، حيث ساهم استثمار هذه الصناديق في مجالات

[4] مبادئ سانتياغو: هي مجموعة من 24 من المبادئ والممارسات المتعارف عليها متعلقة بالحوكمة المؤسسية وأطر إدارة المخاطر لصناديق الثروة السيادية، تساعد في بناء الثقة بالصندوق وتهدف إلى تحسين شفافية الصناديق، وتعزيز المساءلة، وضمان استثماراتها على أسس اقتصادية ومالية محددة.

التكنولوجيا، التحول الرقمي، والطاقة المتجددة وغيرها من القطاعات في تنويع الاقتصاد ورفع معدلات الإنتاجية، مما يبرز أهمية تصميم نماذج وطنية مستجيبة للاحتياجات التنموية والفرص الابتكارية.

وبناءً على تحليل واقع الدول النامية، بما فيها سوريا، توصي الباحثة بما يأتي:

1–ضرورة إعادة توجيه الصناديق السيادية نحو الابتكار: يتعين على الدول النامية تخصيص نسب متزايدة من أصول صناديقها السيادية للاستثمار في البحث والتطوير، وتمويل الشركات الناشئة والمشروعات الابتكارية، خصوصًا في مجالات الذكاء الاصطناعي، الزراعة الذكية، والصناعات الخضراء، باعتبارها قطاعات عالية القيمة ومولّدة للوظائف.

2–أولوية تطوير رأس المال البشري: تعاني معظم الدول النامية من ضعف البنية التعليمية وانخفاض مستوى المهارات التقنية، وهو ما يعوق النمو القائم على الابتكار. لذا، يوصى بتمويل برامج تعليمية ومهنية عالية الجودة بالتعاون مع الجامعات المحلية والدولية، وربطها باحتياجات السوق والاقتصاد الرقمي.

3– تعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث: يجب تفعيل الشراكات الاستراتيجية بين الصناديق السيادية والمؤسسات الأكاديمية، بما يُسهم في بناء قاعدة معرفية وطنية، وإنتاج حلول تقنية محلية، وتوفير بيئة حاضنة للبحث التطبيقي، لا سيما في مجالات الطاقة، والرقمنة.

4–العمل على عقد شراكات مع القطاع الخاص: توصي الدراسة بتأسيس نماذج شراكة مرنة تتيح تنفيذ مشروعات مشتركة بين الصناديق السيادية وشركات التكنولوجيا والمستثمرين المحليين والدوليين، وخاصة في مشاريع البنية الرقمية، المدن الذكية، والخدمات التعليمية والصحية الذكية، بما يساهم في تعظيم الأثر الاقتصادي وتقليل المخاطر.

5– إصلاح البيئة القانونية والتنظيمية: تُعد البيئة التشريعية إحدى أبرز العوائق أمام تفعيل الاستثمار في المشاريع التكنولوجية بالدول النامية، لذا توصي الدراسة بضرورة تحديث الإطار القانوني بما يشمل قوانين حماية البيانات، حقوق الملكية الفكرية، والحوكمة، بما يعزز ثقة المستثمرين ويدعم الاقتصاد الرقمي.

6– تصميم صندوق سيادي معرفي في سوريا: توصي الدراسة بتأسيس صندوق سيادي مرحلي (Syrian SKSF -Knowledge Sovereign Fund) يركّز على الاستثمار في الاقتصاد المعرفي، مستفيدًا من إيرادات الغاز والفوسفات، وتحويلات المغتربين، والشراكات مع الجهات الدولية، ويُعد هذا النموذج فرصة لإعادة الإعمار بطريقة ذكية ومستدامة، تركز على الابتكار بدلاً من إعادة إنتاج الهشاشة.

7– تحفيز التمويل المبتكر: تدعو الدراسة إلى تنويع أدوات التمويل عبر إصدار سندات الشتات المعرفية، وتأسيس صناديق استثمار فرعية موجهة نحو القطاعات الابتكارية، وتفعيل التعاون مع صناديق سيادية أخرى من دول صديقة، بهدف تقوية البنية المالية للصندوق وتوسيع آفاقه الاستثمارية.

8–تحويل التحديات إلى فرص استراتيجية: رغم المعوقات الهيكلية في سوريا، من النزاع السياسي إلى نزيف الكفاءات، إلا أن توجيه الصندوق السيادي نحو القطاعات التكنولوجية المبتكرة يمكن أن يمثل أداة للخروج من الأزمة عبر إعادة بناء اقتصاد وطني أكثر مرونة، مدفوعاً بالمعرفة، ومتكيفاً مع متطلبات التنمية المستدامة.

References:

[1] A. Saleh, "Sovereign Wealth Funds", **Egyptian Journal of Economic and Development Research** (Research Institute for African and Nile Basin Studies), (in Arabic), vol. 8, no. 1, pp. 87–98, 2024.
[2] Y. E. Rachmad, "Tech-driven Investment Strategies: Danantara's Vision for an Innovative Indonesia", **United Nations Global Compact**, 2025.
[3] E. Affuso, K. M. Istiak, and A. Sharland, "Sovereign Wealth Funds and Economic Growth", Journal of Asset Management, vol (23), no (3), pp 201-214, 2022.
[4] S. R. AL-Ashmawy, and A. S. AL-Jabri, "The Nature of Sovereign Wealth Funds", (in Arabic), Dubai Department of Finance, Government of Dubai, 2022. [Online]. Available: https://www.dof.gov.ae
[5] International Working Group (IWG), "Sovereign Wealth Funds – generally accepted principles and practices – Santiago principles", p 18, Oct. 2008.
[6] International Forum of Sovereign Wealth Funds, "Annual Review Report", 2021.
[7] C. Balding, "Sovereign Wealth Funds: The New Intersection of Money and Power", Oxford, UK: Oxford University Press, 2012.
[8] A. Gelb, S. Tordo, and H. Halland, "Sovereign Wealth Funds and Long-Term Development Finance: Risks and Opportunities", Washington, DC: The World Bank, 2014.
[9] R. F. Awad, "Technology in Developing Countries Between Transfer and Localization Policy", **Journal of Al-Imam University College**, (in Arabic), vol (1), no (0), pp 28-50, 2021.
[10] J. Meddour, "Technology Transfer and Localisation Strategy", Dirassat & Abhath, **The Arabic Journal of Human and Sciences,** (in Arabic), vol (17), no (5), pp 309-336, 2025.
[11] J. A. Schumpeter, "The Theory of Economic Development", Cambridge, MA: Harvard University Press, 1934.
[12] World Economic Forum, "Global Competitiveness Report", 2022. [Online]. Available: https://www.weforum.org/publications/annual-report-2022-2023
[13] World Bank, "Innovation Policy: A Guide for Developing Countries", (Main Report), Washington, DC: World Bank, 2020.
[14] UNCTAD, "World Investment Report", Geneva: United Nations, 2023.
[15] OECD, "Fostering Innovation in Developing Countries", Paris: OECD Publishing, 2019.
[16] World Bank Group, "What Kenya's Mobile Money Success Could Mean for The Arab World", 2018. [Online]. Available: https://www.worldbank.org/en/news/feature/2018/10/03/what-kenya-s-mobile-money-success-could-mean-for-the-arab-world
[17] Global Energy Monitor, "Despite a Record Year, India Needs to Double Renewables Deployment by 2030 to meet Energy Targets", 2025. [Online]. Available: https://globalenergymonitor.org
[18] A. T. Nguyen and N. T. Luu, "Foreign Direct Investment and Innovation in Vietnam's Manufacturing Sector", **Asian Economic Journa**l, vol (34), no (1), pp 45-70, 2020.
[19] OECD, "The Role of Innovation in Economic Growth", 2023. [Online]. Available: https://www.oecd.org

[20] S. Ismail and N. Z. M. Sidek, "The Role of Innovation in Driving Economic Growth: A Conceptual Framework", **International Journal of Research and Innovation in Social Science**, vol (9), no (8), pp 6750-6759, 2025.
[21] World Bank, "Low Innovation is a Critical Barrier to Developing-country Growth", 2017. [Online]. Available: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/10/02/Low-Innovation-is-a-Critical-Barrier-to-Developing-country-Growth
[22] WIPO. "Global Innovation Index 2024: The Geography of Innovation", World Intellectual Property Organization, 2024.
[23] X. Fu. and L. Shi, "Direction of Innovation in Developing Countries and its Driving Forces", **Economic Research Working Paper**, No 69, World Intellectual Property Organization , 2021.
[24] Public Investment Fund (PIF), "PIF Program (2021-2025). Saudi Vision 2030", 2021, [Online]. Available: https://www.pif.gov.sa
[25] Mubadala Investment Company, "Annual Review", 2024. [Online]. Available: https://annual2024.mubadala.com
[26] Public Investment Fund (PIF), "Lucid Announces Location of First International Manufacturing Plant in Saudi Arabia", 2023. [Online]. Available: https://www.pif.gov.as
[27] Public Investment Fund (PIF), "PIF Acquires Stake in Uber", 2016. [Online]. Available: https://www.pif.gov.as
[28] Qatar Investment Authority (QIA), "Our Portfolio, Qatar Investment Authority", 2025 [Online]. Available: https://www.qia.qa/en/Our-Portfolio/Pages/TMT.aspx
[29] Qatar Investment Authority (QIA), "Our Portfolio, Qatar Investment Authority", 2025 [Online]. Available: https://www.qia.qa/en/Our-Portfolio/Pages/Sustainability.aspx
[30] Norwegian Pension Fund (NBIM), "Investing in Health and Sustainability", 2023. [Online]. Available: https://www.nbim.no
[31] International Forum of Sovereign Wealth Funds, "Annual Review", 2024.
[32] Qatar Investment Authority (QIA), "Brookfield and Qia from 20$ Billion Strategic Investment Partnership for AI Infrastructure", 2025 [Online]. Available: https://www.qia.qa/en/Newsroom/pages/Brookfield-Qia-from-20$-Billion-Strategic-Investment-Partnership-for-AI-Infrastructure
[33] Syrian Development Fund (SYDF), 2025. [Online]. Available: https://syrfund.gov.sy/ar
[34] U.S. Energy Information Administration (EIA), "Syria: International Energy Data and Analysis", Department of Energy, 2015.
[35] M. Taib, "The Mineral Industry of Syria". U. S. Department of the Interior, Geological Survey, 2025.
[36] Migration Policy Institute, "Diaspora Bonds: Financing Development Through Expatriate Communities", Washington, DC: MPI, 2021.
[37] World Bank, "Syria Macro-Fiscal Assessment", 2025. [Online]. Available: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099844407042516353/pdf/IDU-6adac64c-c9b1-472e-8183-ae600f64fa78.pdf